العدد (1644) السنة السابعة - الاثنين (2) تشرين الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

تجربتنا وتجربتهم

عبد الزهرة المنشداوي

تجربة الدول المتحضرة في المجال الاقتصادي مختلفة تماما عما الفناه في هذا المضمار. المواطن عندنا عاش وعاصر الدولة التي يطلق عليها (دولة الخدمات) بينما في بقية الدول الغربية او قل المتقدمة تركت النشاط الاقتصادي للسوق وركزت اهتمامها على حماية مواطنيها وتشريع القوانين التي تصب في نفع المجتمع ومن تفعيلها وحمايتها ايضا وركزت على ضمان عيشهم من خلال تقديم المعونات وخلق فرص العمل، كذلك بناء العلاقات الخارجية واستحصال الضرائب من اجل تقديم الخدمات المختلفة للمواطن ونعني بها مساعدة المحتاجين من خلال بناء المستشفيات وصرف الاعانات للعاطلين عن العمل.

المواطن هناك دافع الضرائب أي ان الحكومة (تأخذ لا تعطي) بالعكس مما هو سائد لدينا. الجانب الاخر من الامر، ان الحكومات هناك مهيأة للشركات التي في داخل البلد من خلال خلق فرص الاستثمار في الداخل والخارج معا لذلك الشركة والمعمل والحقل الزراعي هي بوابات العمل، المواطن لدينا ما زال يمد اليد الى الدولة والعمل في وزاراتها ومؤسساتها وعليها توفير فرصة العمل وبناء الدار والعلاج والتقاعد، كل شيء مرهون بها وللمواطن حقوق عليها كونها تسيطر على الثروات الوطنية وتمتلكها وتتصرف بها نيابة عنه. الملفت للنظر ان هذا النوع من الدول التي نصف في خانتها تعتمد على الاقتصادي الريعي. ففي العراق على سبيل المثال الحكومة يمكن ان تنجح اقتصاديا من خلال ارتفاع اسعار النفط وبالعكس تفشل عند المواطن بانخفاض أسعاره، فأن زاد استطاعت رفع القوة الشرائية عنده من خلال زيادة الراتب وخلق فرص العمل وسد احتياجاته من السلع المستوردة. مقياس النجاح ما زال مقياسا خاطئا فهي لا تعمل ولا تتحرك ولا تهيئ لقطاع الصناعة فرص استثمار خارجي يمكن ان تدر على البلد ارباحا مضافة على الدخل القومي.

منذ نشوء الدولة العراقية وهي موسومة بسمة دولة الخدمات وان استوفت ضرائب في مجال الماء والكهرباء تبقى هذه الضرائب رمزية لاتسمن ولا تغني.

ملامح الدولة لدينا مشوهة غير واضحة للمواطن فهي تحاول ان تكون دولة خدمات لكنها عندما تنتبه تجد نفسها تتقاطع تماما مع التوجهات التي يفرضها الغير عليها وتصطدم كذلك بالفساد المالي والإداري الذي يمكن ان ينخر الدولة ويجعلها جوفاء تماما، ما هو معلوم ان من نسير بركابه يريد خلق طبقة جديدة في العراق يسهل التعامل معها ومن الشريحة المكافئة لاصحاب شركات، ومصالح لا يتعاملون مع الاقتصاد تعاملاً سياسياً، اذ ان السياسة لديهم تابعة للأقتصاد وليس العكس.

السياسي هو غير الاقتصادي فلكل مجاله اما الخلط فيعتبر عقبة في تنامي التوجهات من اجل تفعيل عجلة الاستثمار الذي نحن بأمس الحاجة اليه، الآخر يريد من الذي يجلس امامه على طاولة واحدة من التوجه المهني والاقتصادي نفسه والا فأنه يحجم عن التعاون.

الملامح لا تزال مشوهة وغير واضحة بالنسبة لمشروع الدولة العراقية الجديدة ذات الركائز التي يؤمل منها ان تكون ركائز متينة لدولة عصرية يطمئن لها المواطن حاضراً او مستقبلاً.

كل ما نراه ممن تباطأ في عجلة العمل وتأخير في البدء بحقول الاستثمارات الاجنبية في العراق مرده باعتقادنا يعود الى اننا مازلنا غير مقتنعين بما يريده الاخر بينما لا نستطيع ان نخطو الخطوات التي من شأنها ان تحدث النقلة الحضارية المرجوة، البعض من الدول المحيطة او دول من المجتمع العربي تلمست الطريق وسارت عليه دون تردد فسبقتنا وسبق مواطنها مواطننا في الحصول على فرصة حياة يمكن وصفها بالرغيدة.

تقرير

الأسواق المركزية: حل معقول للحد من ارتفاع الأسعار

علي جابر

اقبال على الشراء... عدسة: سعد الله الخالدي

أعلنت وزارة التجارة عن خطوة أيجابية تتمثل بدعم الأسواق المركزية في مختلف محافظات العراق، هذه الخطوة عدها الكثير من المواطنين عوناً لذوي الدخول المحدودة والفقراء من عامة الناس، في الماضي كانت الاسواق المركزية توفر للمواطن احتياجاته من السلع بأنواعها المختلفة ما لم يستطع التاجر او الشركة الأهلية توفيره، الأجهزة الكهربائية والأقمشة الرجالية والنسائية اضافة الى الملابس بانواعها كانت تجد الإقبال الشديد من شتى شرائح المجتمع ويعود السبب في ذلك ان كان يباع في هذه الاسواق يلائم الدخول الشهرية لمختلف شرائح المجتمع اضافة الى النظام الذي يسود هذه الاسواق والابنية الحديثة المعدة لها كل ذلك جعل منها مكان التسوق الاثير عند المواطن.

بعد عام ١٩٩١ فقدت هذه الاسواق بريقها واهميتها بسبب الحصار الذي فرض على العراق حينها فبدأت بالعد التنازلي وعهد اليها بتعاطي بيع المواد الغذائية بين حين واخر ولم تعد تلك الاسواق المكتظة بزبائنها الباحثين عما هو مستورد من سلع وبضائع غاية في متانة الصناعة ورخص الاسعار والكثير من المواطنين الذين عاصروا تجربتها يأملون عودتها.

ومنهم المواطن (طالب خلف الجبوري) "٥٠ سنة" الذي أبدى تفاؤله بعودة الأسواق المركزية الى سابق عهدها لاسيما ان البنية التحتية لها ما زالت موجودة فبنايات الاسواق ما زالت شامخة لكنها فارغة من أية نشاط. الأسواق المركزية وعودتها ثانية يمكن ان تشكل ملاذاً للعوائل الفقيرة وتحد من ارتفاع أسعار مختلف المواد ومنها الغذائية من دون أعادتها يجعل المواطنين يتوافدون عليها وخطة إعادتها خطه ناجحة وأن دعمها من قبل وزارة التجارة هو الذي سيعطيها النجاح ويؤدي الى استقرار أسعار المواد الغذائية بالسوق.

فيما قال المواطن (عوف عبدالرحمن) "٤٥سنة" من محافظة ديالى: نظام الأسواق المركزية موجود في الكثير من دول العالم.

معظم الدول العربية فيها هذا النوع من الاسواق. انها تساعدعلى الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول وتفعيل الدور الرقابي لعملها من خلال عدم تسرب بضائعها للأسواق السوداء او حصول خروقات فيها ضروريا وفقدانه يؤدي الى فشل التجربة الجيدة.

فيما أبدت المواطنة (نوال حسب الله) "معلمة" تفاؤلها حيال الامل بعودة هذه الأسواق والتي يمكن ان تؤشر على أهتمام الدولة بالمواطن ولمختلف الشرائح خاصة الفقيرة، هذه الأسواق يمكن ان تدخل التنظيم في الحياة العامة التي يسودها الاضطراب الاقتصادي.

عدد كثير من المواطنين مدخولاتهم الشهرية من دون المستوى المطلوب ولا يستطيعون تحمل أعباء الحياة، هذه الأسواق يمكن ان تكون عونا لهم وهم يواجهون الأزمات.

بينما يقول المواطن سعد صالح راضي "٥٠ سنة" ان هذه الخطوة الهادفة لها أثر في دعم وتأهيل الاقتصاد ومن ثم تحد من عملية تصاعد الاسعار المستمر عودة الأسواق الى سابق عهدها تنتفع منه العائلة العراقية، ومن الممكن لوزارة التجارة ان تعتمد على الموظفين السابقين لديها وهذه الخطوة من شأنها ان تساهم في تراجع أسعار السوق وحل المشاكل الناجمة عن التضارب في الاسعار والذي يستغله الكثير من التجار وبالتالي انعاش السوق العراقي.

اما المواطن (عاشور جبر) "موظف" فلقد اشار الى ان البيع في الاسواق المركزية سيحقق إيرادات جيدة لوزارة التجارة "ويتوجب زيادة استيراد المواد الغذائية والملابس والاحتياجات اللازمة للعوائل العراقية ويمكن ان تتعاقد مع شركات خارجية لزيادة المعروض والقضاء على البيع الكيفي في السوق.

شكاوى

معلمات بلا تعيين

تواجه خريجات دورات اعداد المعلمات المسائية مشكلة رفض طلباتهن للتعيين على ملاك وزارة التربية بدعوى ان حق التوظيف اصبح حصرا بخريجات القسم الصباحي، هذا ما جاءت به الرسالة الموقعة من قبل عدد من خريجات دورات المعلمات المسائية والتساؤل المثار هو ان كانت وزارة التربية غير معنية بتعيينهن رغم الجهد والوقت الذي بذل منهن وخيبة الامل التي اصابتهن لماذا تقوم الوزارة بفتح مثل هذه الدورات وتغري الطالبات بالتعيين ومن ثم التنصل من تعيينهن. بالاضافة الى ان اغلب المدارس في العراق تشكو من قلة الكادر التدريسي.

المطلوب من وزارة التربية اعادة النظر والسماح لهن بالتعيين اسوة بخريجات الدراسة الصباحية وعدم تركهن جليسات البيت.

مدارس بلا قرطاسية ولا كتب منهجية

لا تزال هناك العديد من المدارس الابتدائية لم تحصل لطلبتها على كتب المناهج او الدفاتر واقتصر الامر على اعطاء الطلبة ثلاثة اقلام و(مقطاطة واحدة) ولا تزال المعلمة تدعو الطالب الى نقل الدروس بعد كتابتها على اللوحة، علما ان كتب المناهج الدراسية تباع في شارع المتنبي وباسعار عالية اذ وصل سعر كتاب القراءة للصف الأول ابتدائي الى ما يناهز الخمسة والعشرين الف وربما الثلاثين الف وللفائدة هناك كتاب قراءة يباع باقل من هذا السعر كونه مستنسخا ولا نعلم كيف تتوفر مناهج الدراسة في شارع المتنبي ولا تتوفر في المدرسة للطالب هذا السؤال موجه الى وزارة التربية لعلنا نحظى منها باجابة وافية، هذه الشكوى وردتنا من احد اولياء الامور في مدينة الصدر المحلة ٥٢٦مدرسة حي اور.

عائدات حوانيت المدارس

يتساءل عدد من مدراء المدارس عن القرار الجديد لوزارة التربية والذي بموجبه يلغى العمل بتوجيه ديوان رئاسة الجمهورية المعمول به منذ العام الماضي، والقاضي بتوزيع عائدات ايجار حوانيت المدارس والذي يتم بطريقة المزايدة العلنية، بواقع (١٠٪) لوزارة التربية، و(٤٠٪) لأدارات المدارس من اجل معالجة الأصلاحات الآنية في المرافق الخدمية في بناياتها، و(٥٠٪) للمتعففين والمتعففات من طلبتنا الأعزاء.

ويدور الآن لغص حول القرار الجديد لوزارة التربية الذي يحدد الوزارة حصرا بالمستفيد الوحيد من عائدات ايجار حوانيت المدارس التي وصلت مبالغ بعضها العشرة والخمسة عشر مليونا من الدنانير، وتساءل أولئك المدراء، كيف ستتصرف إدارات المدارس في معالجة حالات الاعطال الآنية في بنايات مدارسهم، وما مصير الطلبة المتعففين المستفيدين من منح العائدات، وماهي بدائل الوزارة بشأن ذلك كله؟

قضية للمناقشة

دورة الفقر في مجتمعنا

أحمد نوفل

يذكر المهتمون بدراسة المجتمع ان الفقر يلد جماعته وثقافته الخاصتين به، المواطن الفقير والعائلة الفقيرة هناك احتمال كبير ان يبقيا فقيرين وربما ترث فقرهما اجيالهما التالية، من سمات الفقر انه يحدد الحركة ويقلل النشاط عند الانسان واحتمال الأصابة بالأمراض يكون كبيراً في المحيط الاجتماعي الفقير، لأن العائلة في هذا الوسط لاتستطيع منح اطفالها فرصة افضل للصحة من خلال التغذية الجيدة او عرضه على الجهات الصحية عند تعرضه لاصابة مرضية او حتى فرصة للتعليم في مدرسة.

دائما ما نجد ان الشرائح الفقيرة تتكيف مع فقرها وتشعر باللامبالاة والاغتراب عن بقية المجتمعات الأخرى، لذلك تراهم مستسلمين، مؤمنين بالقدرية التي تمكن من استغلالهم بدعوى ان الرزق محدد من السماء، وهي وحدها التي تقرره ولا دخل لصاحب الشركة او رب العمل في زيادته او نقصانه.

وتبقى العوائل الفقيرة بلا فكاك من طائلة الفقر الذي لا يضر الفقير وحده بل تتعدى اضراره الى المجتمع برمته وتسود حالة مجتمعات زوايا الشوارع ومجتمعات المقاهي وحالات التمرد وافراز افراد يتعدى ضررهم المحيط والمجتمع الى الدولة من خلال عدم وعيهم وتفاهة الحياة التي يعيشونها بسبب عدم توافر ادنى متطلباتها من استقرار منزلي ودخل شهري ثابت، لذلك يبقى الفقر حقلاً خصباً للمرض والجهل اللذين يبقيان متلازمين ويدوران مع العائلة او المجتمع، القول بأن الفقر يورث مقولة صحيحة ولكن بالجانب الاخر يمكن ان نجد له العلاج.

الدول المتقدمة التي ننظر الى مواطنيها مثلما ننظر للنموذج الامثل في العيش في الحياة. صحة وفيرة وسكن ملائم ودخل ثابت وبيئة صحية وحقوق لا تمس، هذه الدول كانت في يوم من الأيام أيضاً تسودها المجتمعات الفقيرة وعانى فيها المواطن ما عاناه فقيرنا الآن من عدم استقرار وشظف عيش.

البعض يقول ان بريطانيا قبل عام ١٨٥٠ كانت تعج بالشرائح الفقيرة وتعاني من شحة سكن وتدهور في البيئة والصحة العامة ولكي يعالجوا الفقر بدؤا من المدرسة الابتدائية وبالذات في المناطق الفقيرة لكي يمنعوا اجيال الفقراء من ان يسيروا على هدي فقر عوائلهم ويورثوه ثانية.

من المدرسة بدأ امر مقارعة الفقر وبهذه الطريقة استطاع البريطانيون ان يهيئوا لاجيال قالت له وداعا.

يا ترى هل لدينا رؤية شبيهة بهذه من اجل مقارعة الفقر في مجتمعاتنا التي لايمكن معها الوصول الى بناء الدولة وهي مستسلمة للقدر واللامبالاة؟

مسمار

الشواغر.. مرة أخرى

أيوب الكعبي

عبر ما يصلنا من شؤون وشجون الناس، نلمس العديد من وجود المفارقات، أو على وفق مايقول العراقيون (شي مايشبه شي) من مثل العلاقة بين الاكلة العراقية (الدولمة) وتسريحة الشعر (سبايكي)، أو بين عربة (الستوتة) وشربت (الحاج زبالة)، وكثير من المفارقات الأخرى.

الأمر الذي يثير استغراب، بل دهشة المواطن، ونحن في مفتتح عام دراسي جديد، ان معظم، إن لم يكن كل المدارس وعلى اختلاف مراحلها الدراسية تشكو فيضا في عدد الكوادر التدريسية، حتى وصل الحال الى توفر خمسة او اكثر من معلم اومعلمة اومدرس او مدرسة للمادة الواحدة، ويلمس الزائر الى اية مدرسة زخم الجالسين والجالسات من الكادر التعليمي او التدريسي في غرف المعلمين أو المدرسين.

هذا من جهة، ومن الجهة الاخرى، تردنا شكاوى عدة من ذوي الطلبة بشأن وجود عدد من الحصص الدراسية الشاغرة!! ما يدعو الى التساؤل: هل هذا (الشي) يشبه ذاك (الشي)؟.

كاريكاتير..... عادل صبري

مديرية التسجيل العقاري رجاء

القرض الذي أطلقه مصرف الرشيد وفروعه للمواطن الذي ينوي بناء دار له نرى من المستحسن ان ترافقه اجراءات تسهل للمواطن الحصول عليه وان لا يحدث ما حدث في هذا الجانب اذ ان المواطن اجبر على توسيط المعقب ورشوة الموظف وما ذلك من أمور وانتهى الأمر بالنسبة للذين حصلوا عليه ان وجدوا انفسهم وقد ناصفهم في القرض ممن لاعلاقة له به، بعض من الإجراءات تدفع المواطن على ان يسلك مرغما التوسط والتعقيب نتيجة الإجراءات الروتينية والتي تقف عقبة في مسار تمشية معاملة المقترض، اذ ان البعض من الموظفين يعمد الى الروتين الممل ليدفع المراجع الى دفع الرشوة.

ان فرق كشف العقار من العقبات الصعبة التي تحول دون استلام المقترض بسبب ان عدد الموظفين فيها لا يوازي عدد الطلبات لذلك يضطر البعض للتوسط ودفع الرشوة من اجل الاسراع في الكشف.

نتمنى بأن تكون دوائر العقار لدينا قد وضعت الالية التي من شأنها ان تغلق الباب بوجه من يريد استغلال المواطن وكلنا امل بذلك.

الى مجلس محافظة بغداد مع التحية

المواطن سلمان متعب حاشوش من حي السفير في منطقة العبيدي كتب في رسالة الشكوى التي بعث بها للصفحة ان هذه الحي تعيش فيه ما يقارب من اربعة الاف عائلة استطاعت ان تجد لها مأوى وسقفاً يمكن ان يجمع افراد العائلة بعد ان استطاعت شراء قطعة ارض زراعية من صاحب الارض الذي باعها للمواطنين على شكل دونمات وبالمساهمة وقد طرح مشكلة هذا الحي على اكثر من جهة بما فيها ديوان رئاسة الوزراء وحصل منه على وعد بتحويل جنس الأرض الى قطع أراض سكنية، الى الآن لم يفعل ذلك وقد راجع العديد من الوجهاء الدوائر المعنية حول ما تم اتخاذه بهذا الشأن لكنهم لم يحصلوا على الاجابة الصريحة ولا طريق لدينا من اجل استقرار عوائلنا وتخليصنا من المعاناة التي نعيشها مع انعدام ابسط الخدمات من عدم توفر مياه صالحة للشرب الى عدم وجود تيار كهربائي و شارع مبلط، نحن نضع هذه الحالة الانسانية الصعبة أمام أعضاء مجلس محافظة بغداد من اجل حلها واننا ندعوهم لأن يزورونا من اجل الوقوف على حال الاسر الاخرى التي تتطلع الى هذا المجلس من اجل حل مشكلتها.

عدد من سكنة حي السفير

دعوة للزيارة